مجلة جامعة شبوة للعلوم الإنسانية والتطبيقية

المجلد الثالث العدد الأول

يونيو 2025

(دوريّة علميّة محكّمة نصف سنويّة)

ISSN 3006-7547 (Print)
ISSN 3006-7553 (Online)

الجمهورية اليمنية - شبوة - جامعة شبوة

SHU Journal for Humanities and Applied Sciences
Volume 3, Issue 1, June 2025
https://shu.edu.ye

مجلة جامعة شبوة للعلوم الإنسانية والتطبيقية
المجلد الثالث، العدد الأول، يونيو 2025م

التعليم الفني والتدريب المهني وأثره في التنمية في محافظة عدن: دراسة تقويمية

د. أمـل صـالح سعد راجح
أستاذ مشارك علم الاجتماع المشارك
كلية الآداب، جامعة عدن
amal.ali.arts@aden-univ.net

أفـراح سـالم حسين الحميقـاني
باحثـــة في عـلم الاجتماع
afrahsalem2022@gmail.com

الملخص

هدفت الدراسة إلى توضيح أهمية التعليم الفني والتدريب المهني في التنمية من خلال: الكشف عن دور التعليم الفني والتدريب المهني في تنمية المجتمع اليمني، وإبراز المشكلات التي يواجها التعليم الفني والتدريب المهني المعرقلة لدوره في عملية التنمية في المجتمع اليمني، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وعلى عينة مكونة من (100) مبحوث من (الإداريين والمدرسين والمدربين) في معاهد التعليم الفني والتدريب المهني. توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج نوجزها في الآتي:

-يتفق أفراد عينة الدراسة على أهمية التعليم الفني والتدريب المهني من كونه سيدفع عجلة التنمية والاقتصاد الوطني.

-كما تظهر أهمية التعليم الفني والتدريب المهني، من خلال توفير فرص العمل المدربة، والتي ستساعد في رفد الاقتصاد الوطني، وسيحد من بطالة الخريجين، ويوفر ما يحتاجه سوق العمل والقطاع الخاص من القوى المؤهلة والمدربة إذا وجهت له العناية المناسبة من قبل وزارة التعليم الفني ومن قبل الحكومة .

-أشار أفراد عينة الدراسة إلى أن التعليم الفني والتدريب المهني يعاني من ضعف دوره في التنمية وعدم مواكبته لمتطلبات السوق اليمنية .

-أشار أفراد عينة الدراسة إلى جملة من الصعوبات التي تحد من تحقيق التعليم الفني والتدريب المهني لأهدافه، منها:

-ضعف الموازنة التشغيلية الممنوحة من الدولة لهذا التعليم.

- عدم توافر المعدات والآلات والوسائل التطبيقية الحديثة والمتطورة في الورش والمعامل الخاصة بالمعاهد الفنية والمهنية.

معلومات البحث

تاريخ الاستلام:2024/10/21
تاريخ القبول:2025/01/31
تاريخ النشر : 2025/07/08

الكلمات المفتاحية

التعليم الفني والمهني، التنمية

المقدمة:

تتنافس الدول المختلفة في تطوير قدراتها في المجال التعليمي عن طريق التأهيل المستمر والمتجدد لأجيالها، وتوفير الإمكانيات والمتطلبات الضرورية لإنجاح كافة البرامج التعليمية المختلفة. يعد التعليم الفني والتدريب المهني من ضمن أهم الأنظمة التعليمية التي تعوّل عليها الدول والمجتمعات قاطبة في تطوير عجلة التنمية واستمرارها في بلدانها. تخصص الدول ميزانيات المالية لهذا النوع من التعليم مع تهيئة البنية التحتية لنجاح العملية التعليمية، مثل

©2025 SHABWAH UNIVERSITY JOURNAL

إعداد القاعات الدراسية وتجهيزها بأحدث الوسائل التعليمية، وتوفير الورش والمعامل والآلات والمعدات الحديثة. تشير عدد من الدراسات الى اهتمام عدد من الدول بالتعليم الفني والتدريب المهني، على سبيل المثال، دولة قطر خطَتْ خطوات أولى في مسار تطوير منظومة التعليم والتدريب المهني والتقني فيها؛ إذ جرى التأكيد في استراتيجية التنمية الوطنية الثانية (2018–2022) التي تدرج ضمن "رؤية قطر الوطنية 2030"، على محورية التعليم والتدريب المهني والتقني، وأهمية تنسيق المؤسسات التعليمية بينها لضمان تحقيق المخرجات. وعلى غرار ذلك أيضًا، تدرك المملكة العربية السعودية أهمية التدريب المهني في تحقيق الرؤية السعودية المستهدفة "رؤية السعودية 2030"؛ إذ تعمل المملكة على مجابهة التغيرات المستقبلية من خلال الاستثمار في رأس المال البشري، وسرعة الاستجابة للتغيرات في سوق العمل، والتركيز على التدريب المستمر لإعادة تشكيل الاقتصاد السعودي، وتوطين الصناعات الجديدة، وقد أصبح التعليم والتدريب المهني والتقني يحظى في السعودية بمكانة متميزة؛ إذ تبوَّأت المملكة المرتبة التاسعة عالميًا في مؤشر التدريب المهني والتقني، وتفوَّقت بإحرازها المرتبة الأولى في المؤشر الفرعي المتعلق بنسبة التحاق الطلاب ببرامج التعليم والتدريب المهني والتقني في مرحلة ما بعد الثانوية[1] يتضح مدى العناية بالتعليم الفني والتدريب المهني من قبل مختلف الدول؛ لأنه يعد السبيل لتحقيق التنمية المستدامة والدفع بالاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المنشودة.

– مشكلة الدراسة

يعاني التعليم الفني والتدريب المهني في الجمهورية اليمنية من مشكلات متعددة أضعفت دوره في عملية التنمية، وقد أشارت عدد من الدراسات اليمنية، مثل دراسة الشرجبي (2022)، ودراسة العبيدي (2023) إلى جملة من الصعوبات والمشكلات التي يواجهها هذا النوع من التعليم، من أهم هذه المشكلات: ازدواجية مصادر التشريع وتعددها، ضعف التمويل، والاعتماد شبه الكلي على التمويل الحكومي، ضعف البنية التحتية، تقليدية المناهج وأساليب وطرائق التدريس[2]. كما أشارت دراسة الشمسي(2017م)[3] إلى عدم التوازن بين مدخلات التعليم التقني والمهني ومتطلبات التنمية، بالإضافة إلى ذلك لا تزال هناك فجوة كبيرة بين الإطار القانوني للتعليم التقني والمهني وبين الأطر المؤسسية القائمة والمنبثقة عنه. على الرغم من أن نشأة التعليم التقني والمهني في اليمن تعود إلى منتصف القرن العشرين تقريبًا لكنَّ هذا النوع من التعليم لم يحظ بالاهتمام في مرحلة ما بعد قيام الثورة اليمنية؛ إذ تم التركيز على نظام التعليم العام والجامعي، والهدف هو الحصول على الوظيفة الإدارية مع غياب التركيز على الوظيفة المهنية.

تعد محافظة عدن من ضمن المحافظات التي نشأ فيها التعليم الفني والتدريب المهني، وتنوعت فيها المعاهد المهنية والتقنية سواء في المجال الزراعي أو السمكي أو الصناعي. وللدفع بهذا النوع من التعليم وقيامه بدوره المناط به،

[1] محمد عبد الرزاق حسين ومنجد عبد الله، نحو استشراف مستقبل التعليم والتدريب المهني والتقني في البلدان العربية، دراسات ،2022، ص 126.

[2] عبد الرحمن محمد الشرجبي وآخرون، متطلبات تطوير نظام التعليم الفني والتدريب المهني في الجمهورية اليمنية بالاستفادة من تجارب (ألمانيا– النمسا– سويسرا– فنلندا)، مجلة مركز جزيرة العرب للبحوث التربوية والإنسانية، المجلد2، العدد 13، 2022، ص1–25.

[3] سالم محمد سعيد الشمسي، التدريب والتعليم التقني والمهني في اليمن: دراسة سوسيولوجية تحليلية، مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، مج 15، ع13، اليمن، 2017، ص 7–38.

تمثلت إشكالية الدراسة في إبراز أهمية التعليم الفني والتدريب المهني في التنمية. كما تناولت الدراسة المشكلات والصعوبات التي يواجهها هذا النوع من التعليم، والتي شكلت عوامل معيقة لأداء دوره التنموي. بالإضافة إلى ذلك، حاولت الدراسة الإجابة عن التساؤلات الآتية:

– ما أهمية التعليم الفني والتدريب المهني في التنمية؟

– ما هي المشكلات والصعوبات التي تعيق أداء التعليم الفني والتدريب المهني عن دوره التنموي؟

– ما أهم المعالجات والتوصيات بشأن تفعيل دور التعليم الفني والتدريب المهني في تنمية المجتمع اليمني؟

– أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية الموضوع الذي تتناوله؛ إذ يُعدُّ التعليم الفني والتدريب المهني أحد أهم ركائز التنمية الاقتصادية. وتشكل معالجة الصعوبات التي يواجهها هذا النوع من التعليم عاملًا أساسيًا في دفعه نحو الإسهام الفاعل في عملية التنمية. كما تمثل هذه الدراسة إضافةً مهمةً إلى المكتبة العلمية والبحثية، مما يتيح للباحثين والمهتمين في هذا المجال الاستفادة منها.

– أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى:

1– الكشف عن دور التعليم الفني والتدريب المهني في تنمية المجتمع اليمني.

3– إبراز المشكلات التي يواجهها التعليم الفني والتدريب المهني المعرقلة لدوره في عملية التنمية في المجتمع اليمني

3– إيراد جملة من المعالجات والتوصيات بشأن تفعيل دور التعليم الفني والتدريب المهني في تنمية المجتمع اليمني.

– مفاهيم الدراسة

مفهوم التعليم الفني والتدريب المهني

يقصد بالتعليم الفني والتدريب المهني "ذلك النوع من التعليم النظامي الذي يتضمن الإعداد التربوي والتوجيه السلوكي، بالإضافة إلى إكساب المهارات اليدوية التقنية، وتقوم به مؤسسات تعليمية نظامية لمدة لا تقل عن عامين بعد الدراسة الثانوية دون مستوى الدراسة الجامعية، يهدف هذا التعليم إلى إعداد أطر تقنية تتحمل مسؤولية التشغيل والإنتاج، وتكون كحلقة وصل بين المخططين والاختصاصيين من خريجي الجامعات من جهة وبين العمال المهرة من جهة أخرى، ولها القدرة على ترجمة الخطط الإنتاجية والعمل على تنفيذها مع الأيدي العاملة الماهرة"[4].

كذلك، يُعرّف التعليم الفني بأنه النوع من التعليم الذي يختص باكتساب الفرد معارف ومفاهيم ومهارات واتجاهات لازمة للعمل في مهنة أو حرفة معينة، ويُطلق عليه التعليم الثانوي الفني؛ إذ تكون مدة الدراسة فيه ثلاثة أعوام. أما التدريب المهني فهو ذلك النوع من التدريب الذي يساعد الشخص في الحصول على مهارات أو خبرات فنية، سواء من خلال ممارسته للعمل اليدوي أو من خلال مراكز التدريب المهني، وتكون مدة الدراسة فيه عامين[5].

4 أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات التعليم الفني والتدريب، دار الكتاب المصري واللبناني، القاهرة، 1989م، ص117.

5 علي عبدالله قائد، دور التعليم التقني والتدريب المهني في تنمية الموارد البشرية في قطاع منشآت الأعمال الصغيرة والأصغر، مجلة كلية التجارة، العدد (20)، 2003م.

مفهوم التنميــة

تعرف التنمية بأنها التغيير الإرادي الذي يحدث في المجتمع سواء كان اجتماعيًا، أو اقتصاديًا، أو سياسيًا، بحيث ينتقل من خلاله من الوضع الحالي إلى الوضع الذي ينبغي أن يكون عليه، بهدف تطوير أحوال الناس وتحسينها، من خلال استغلال جميع الموارد والطاقات المتاحة في مكانها الصحيح، يعتمد هذا التغيير بشكل أساسي على مشاركة أفراد المجتمع نفسه[6].

كما تعد عملية التنمية عملية تغير ثقافي دينامية (أي متصلة وواعية)، موجهة، تتم في إطار اجتماعي معين (بصرف النظر عن حجم هذا المجتمع). وترتبط عملية التنمية بازدياد أعداد المشاركين من أبناء المجتمع في دفع هذا التغير وتوجيهه وكذلك في الانتفاع بنتائجه وثمراته[7].

- الدراسات السابقة

- هدفت دراسة **(العبيدي: 2023)**[8] إلى وضع خارطة استراتيجية مقترحة لتطوير نظام التعليم الفني والتدريب المهني في الجمهورية اليمنية، وذلك من خلال التعرف إلى واقع نظام التعليم الفني والتدريب المهني في الجمهورية اليمينة، وأهم معوقات تطويره، وتحليل بيئة نظام التعليم الفني والتدريب المهني. ولتحقيق ذلك استخدم الباحث المنهج الوصفي الوثائقي، عن طريق أسلوب تحليل المحتوى لعدد من الوثائق ذات الصلة بموضوع البحث، وقد تم التوصل إلى عددٍ من النتائج، من أبرزها: تحديد عوامل القوة والضعف والفرص والتحديات التي تواجه التعليم الفني والتدريب المهني، إعداد الخارطة الاستراتيجية المقترحة لتطوير التعليم الفني والمهني في الجمهورية اليمينة المكونة من رؤية ورسالة وقيم، وكذلك أبعاد الخارطة الاستراتيجية المتمثلة في (بُعد التعلم والنمو- بُعد العمليات الداخلية- البُعد المالي- بُعد المستفيدين).

- وهدفت دراسة **(الشرجبي، وآخرون:2022م)**[9] إلى التعرف على متطلبات تطوير نظام التعليم الفني والتدريب المهني في الجمهورية اليمنية بالاستفادة من تجارب (ألمانيا- النمسا - سويسرا - فنلندا)، واستخدم الباحثون المنهج الوصفي التحليلي المقارن، وتمثلت العينة في مجموعة من الوثائق الورقية والإلكترونية والدراسات خلال الأعوام الأخيرة، وبينت نتائج الدراسة وجود جوانب قصور ومشكلات تواجه نظام التعليم الفني والمهني في الجمهورية اليمنية، من أهمها: ازدواجية وتعددية مصادر التشريع، ضعف التمويل والاعتماد شبه الكلي على التمويل الحكومي، ضعف البنية التحتية، وتقليدية المناهج وأساليب وطرائق التدريس.

- وهدفت دراسة **(حسين وعبدالله:2022)**[10] إلى تتبّع التغييرات المستمرة والتشكلات الجديدة لأساليب التدريب والتقنيات الجديدة المتعلقة بهذا المجال. وتم التطرق إلى الفرص والتحديات التي يعيشها هذا القطاع، ويستشرف الآفاق المستقبلية الممكنة من خلال تسليط الضوء على الإمكانيات الكامنة في المجتمعات العربية، إضافةً إلى الاستفادة من التجارب العالمية، والقيام بالمقارنات المرجعية في المجالات المشابهة.

---

[6] سعيد غني نوري، التنمية بين المفهوم والاصطلاح، 2020، ص1

[7] محمد محمود الجوهري، علم اجتماع التنمية، دار المسيرة، عمان، 2010، ص 139.

[8] صفاء ناصر العبيدي، خارطة استراتيجية مقترحة لتطوير نظام التعليم الفني والتدريب المهني في الجمهورية اليمنية، مجلة جامعة صنعاء للعلوم الإنسانية، مجلد 1، عدد2، 2023م.

[9] عبد الرحمن محمد الشرجبي وآخرون، مرجع سابق، ص1.

[10] محمد عبد الرزاق حسين ومنجد عبد الله، مرجع سابق، ص112.

– وهدفت دراسة **(أبو زيد:2019)**[11] إلى استعراض الرؤى المستقبلية لتطوير التعليم الفني بمصر في ضوء التجارب العالمية، وتنطلق من كون التعليم الفني أساس التنمية التكنولوجية في المجتمعات الحديثة؛ إذ يهدف إلى إكساب الفرد قدرًا من الثقافة والمعلومات الفنية والمهارات العملية التي تمكنه من إتقان أداء عمله وتنفيذه على الوجه الأكمل، ويهدف أيضًا إلى إعداده الفني المتطور المناسب لمتطلبات سوق العمل الداخلي في المجالات الفنية المتعددة. وتعد أزمة التعليم الفني في مصر كارثة تواجه المجتمع؛ إذ تشكل خطورة على سوق العمل وجودة المنتجات والأداء المطلوب؛ مما يؤدي إلى أزمة في الاقتصاد العام؛ إذ يتم التعامل مع التعليم الفني على أنه تعليم من الدرجة الثانية. كما تتمثل المشكلة أيضًا في ندرة المعلمين الأكفاء في مجالات التعليم الفني، وضعف مستوى المناهج التي يتلقاها المتعلمون، وغياب خطة واضحة للتدريب والتعليم. وأزمة التعليم الفني تتمثل أيضًا في عدم ربط سوق العمل بالمؤسسات التعليمية، من ثم تكون مخرجات التعليم غير مواكبة لواقع احتياجات سوق العمل. وانطلاقًا من رؤية مصر 2030 في تفعيل نظام الحوكمة ونظام تعليم معدٍّ وفقًا للمعايير العالمية فيزيد من تنافسية التعليم الفني والتدريب المهني في مصر، تقترح كاتبة هذه الورقة ما يلي: أولًا: الاسترشاد بالتجارب العالمية الحديثة في تطوير منظومة التعليم الفني. ثانيًا: اعتماد المعايير العالمية للجودة من أجل زيادة تنافسية التعليم الفني داخل وخارج مصر. ثالثًا: التخطيط الاستراتيجي للتعليم الفني في ضوء التجارب والمعايير والرؤى المستقبلية. رابعًا: استشراف المستقبل، رصد الواقع وطرح رؤى للتغلب على المعوقات الحالية.

– وهدفت دراسة **(الشمسي:2017)**[12] إلى تشخيص واقع التدريب والتعليم التقني والمهني في اليمن تشريعيًا ومؤسسيًا ووظيفيًا، إضافة إلى تحليل العلاقة بين مدخلات التدريب والتعليم التقني والمهني ومخرجاته، وتحديد أوجه القصور والاختلالات التي يعاني منها للعمل على تلافيها مستقبلًا. توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، منها: عدم وجود توازن بين مدخلات التعليم التقني والمهني ومتطلبات التنمية. كما أنه لا تزال هناك فجوة كبيرة بين الإطار القانوني للتعليم التقني والمهني والأطر المؤسسية القائمة والمنبثقة عنه على الرغم من أن نشأة التعليم التقني والمهني في اليمن تعود إلى منتصف القرن العشرين تقريبًا غير أن هذا النوع من التعليم لم يحظ بالاهتمام في مرحلة ما بعد قيام الثورة اليمنية؛ إذ تم التركيز على نظام التعليم العام والجامعي، والهدف هو الحصول على الوظيفة الإدارية مع غياب التركيز على الوظيفة المهنية.

– **وهدفت دراسة (Shiba,Bagale (2015)**[13] إلى تسليط الضوء على الجوهر الرئيس للتعليم الفني والتدريب المهني من أجل التنمية المستدامة للأمة. وقد بذلت هذه الورقة محاولة لتعزيز التعليم والتدريب المهني والتقني من خلال منظورات التنمية المستدامة. لذلك سلط الضوء على جوانب التعليم من أجل التنمية المستدامة والحواجز الكامنة وراءه. توصلت الدراسة إلى أن التعليم والتدريب المهني جزءٌ لا يتجزأ من التنمية الوطنية. وهذا له دور مهم في التنمية المستدامة الوطنية. المعرفة والمهارات والمواقف هي الجوانب العامة للتعلم مدى الحياة. وفي سياق نيبال، وفرت المهارات والوظائف لكثير من الناس الذين هم بعيدون عن التعليم العام ولديهم عدة حواجز داخلها.

---

[11] أماني عبد الحميد أبو زيد، رؤى مستقبلية لتطوير التعليم الفني في مصر في ضوء التجارب العالمية، مجلة دراسات في التعليم الجامعي، العدد 43، جامعة عين شمس، ص39-68.

[12] سالم محمد سعيد الشمسي، مرجع سابق، ص 7.

[13] Shiba Bagale (2015) Journal of Training and Development 1(1), DOI:10.3126/jtd.v1i0.13085.

– **وهدفت دراسة (حلبي: 2012)**[14] إلى التطرق للمشكلات التي تعاني منها أنظمة التعليم في الدول العربية؛ إذ تتشابه إلى حد كبير فيما بينها، أجريت الدراسة الميدانية على مدارس التعليم المهني في محافظة إدلب (إحدى المحافظات السورية)، حيث وزعت الاستبانات وفق الأسس العلمية، وفرغت البيانات باستخدام برنامج spss توصلت الدراسة إلى:

1- لا ينسب غالب طلاب التعليم المهني والتقني أنفسهم إلى هذا النوع من التعليم عن رغبة وقناعة؛ لشعورهم بالحرج. وذلك بسبب الفصل القصري بين التعليم العام (الأكاديمي) والتعليم المهني من خلال درجات الشهادة الإعدادية.

2- هناك جهل بماهية التعليم المهني والتقني ومفهومة، ودوره في بناء المجتمع، سواء من قبل الطلبة أنفسهم أو من قبل أفراد المجتمع وذلك بسبب غياب التوجيه والإرشاد المهني.

3- لا يوجد ارتباط وثيق للمناهج الدراسية بالواقع العملي للمهنة. بالإضافة إلى عدم ملاءمة البرامج التعليمية لاحتياجات سوق العمل. وبالتالي عدم قدرة خريج التعليم المهني على المنافسة مع العامل الحر.

– **وهدفت دراسة (Janice et al :2013)** [15]() إلى معرفة أنواع تدخلات التعليم والتدريب التقني والمهني المستخدمة في تحسين فرص العمل للشباب في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل لتحديد الفعالية الشاملة للتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني ومنها التدخلات الإحصائية. توصلت الدراسة إلى أنه على الرغم من تجدد الاستثمار في التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني وزيادة الضغط من أجل الحصول على الأدلة لصنع القرار، لا تزال هناك ندرة عامة في البحوث في هذا المجال ومحددة الفجوات المعرفية.

– **وهدفت دراسة (Osinachi Okoraforand P. N. Okorafor (2013)**[16] إلى دراسة موقف التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني في تنمية الموارد البشرية، واستكشاف التحديات الناشئة عن اقتصاد المعرفة الناشئ. والتوصية بإدخال تحسينات على نظام التعليم والتدريب التقني والمهني من أجل تنمية أكثر فعالية لتنمية الموارد البشرية في اقتصاد المعرفة. توصلت الدراسة إلى أن الموارد البشرية عالية الجودة هي عامل حاسم في تنظيم اقتصاد نابض بالحياة يجب أن يبقى ويزدهر في اقتصاد المعرفة المعولم. يتم تطوير هذا القطاع من الموارد البشرية المبتكرة والمعرفية والحفاظ عليها من خلال التعليم/ التدريب المستمر. ونتيجة لذلك، فإن الدول التي تسعى إلى التحول إلى قوة اقتصادية عظمى تركز الآن على تنمية الموارد البشرية؛ إذ إنَّ الفعالية والكفاءة في استخدام رأس المال تعتمد فقط على الجودة والموارد البشرية المحتملة، وقد أدى ذلك إلى زيادة اهتمام معظم الدول بتحسين

[14] شادي حلبي، واقع التعليم المهني والتقني ومشكلاته في الوطن العربي، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد الثامن والعشرون، 2012، ص398- 434.

[15] Janice S Tripney & Jorge G Hombrados (2013) Empirical Research in Vocational Education and Training volume 5,

[16] Osinachi Okoraforand P. N. Okorafor (2013) ,Technical, Vocational Education and Training (TVET) for Human Resource Development (HRD) in the Emerging Knowledge Economy.

قدرة نظام التعليم والتدريب التقني والمهني، اعترافًا بدوره الحيوي في تطوير الموارد البشرية ذات الصلة. ومع ذلك، فإن اقتصاد المعرفة الناشئ يجلب تحديا جديدا لنظام التعليم والتدريب التقني والمهني في تلبية هذه المهمة.

مناقشة الدراسات السابقة

أجمعت الدراسات المحلية والعربية والأجنبية على أهمية التعليم الفني والتقني ودوره في التنمية وتوفير فرص العمل لكثير من الشباب. كما أبرزت بعض الدراسات المعوقات التي يواجهها هذا النوع من التعليم، وقدمت رؤى لعدد من المعالجات والتوصيات. وهذا ما يتفق مع دراستنا ويصب في الهدف نفسه الذي أنشئت لأجله الدراسة الحالية.

بالإضافة إلى ذلك، تشير الدراسات إلى أن التعليم الفني والتقني ليس فقط أداة لخلق فرص عمل، بل هو أيضًا لتعزيز الاقتصاد من خلال تحسين جودة اليد العاملة، وتطوير التكنولوجيا المحلية. تعد هذه المجالات حيوية لبناء مجتمعات مستدامة، وقادرة على المنافسة في السوق العالمية. إنَّ الاستثمار في التعليم الفني والتقني يمكن أن يسهم بشكل كبير في تقليل معدلات البطالة بين الشباب وتعزيز التنمية الشاملة.

أهمية التعليم الفني والتدريب المهني في التنمية

ترتكز التنمية على مرتكزات عدة، منها، التأهيل المعرفي والتقني للموارد البشرية من خلال عدد من المجالات، وخاصة المجال التعليمي الذي يناط به تأهيل القوى المنتجة والعاملة؛ لتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة والمستديمة. ويمكننا أن نميز ثلاثة مستويات داخل العملية التنموية:

أ- **المستوى الأول، وهو المستوى التكنولوجي:** ويتمثل في تغيير أساليب الإنتاج، والنقل، والاتصال، والتوزيع، وذلك بهدف الوصول إلى علاقة أكثر ملاءمة بين التكلفة والعائد.

ب- **المستوى الثاني، وهو المستوى الاقتصادي.** ويتمثل في الوصول إلى طرق أكثر إنتاجية وأكثر كفاءة في مجالات التنظيم، والتخطيط، وتوزيع العائد.

ج- **المستوى الثالث، هو المستوى الاجتماعي:** وهو يتشعب بدوره إلى الأمور الفرعية الثلاثة الآتية:

1- تحريك النظام الاجتماعي وتعبئته بصفه عامة، بما في ذلك توسيع مجالات العلاقات والوعي والمسؤولية، والتغيرات التي تطرأ على وظائف الكيان الاجتماعي وبنائه، وخلق وحدات اجتماعية أكبر حجمًا وأكثر تعقيدًا ترتكز على أساس التكامل الداخلي الفعال (نشير هنا إلى عمليات التكيف والملاءمة بين أفراد تلك الوحدات الاجتماعية) وعلى أساس النمو في اعداد السكان.

2- الحراك الأفقي أو الجغرافي (أي المكاني)، الذي يتمثل في هجرة العناصر السكانية المختلفة وانتقالها من مكان إلى آخر.

3- الحراك الرأسي، أي الانتقال من طبقة اجتماعية إلى طبقة أخرى أعلى أو أسفل في السلم الاجتماعي، وكذلك تغير العوامل المؤثرة على البناء الطبقي، مثل (توزيع القوة، والهيبة، والتعليم، والملكية، والدخل... إلخ)[17].

ويعد التعليم الفني والتقني في الوقت الحاضر بؤرة اهتمام عدد من الدول المتقدمة والنامية وأولوية قصوى على أنواع التعليم الأخرى، حتى بات الهمَّ الأول الذي يشغل بال الدول والمجتمعات من أجل تعزيز قدراتها الاقتصادية والاجتماعية. كما بات هذا التعليم يشكل أهمية كبيرة مع ظهور الثورة العلمية والتكنولوجية والتحولات المتسارعة في

[17] محمد محمود الجوهري، مرجع سابق، 141.

المجالات الصناعية والزراعية، فيتطلب كثرة الطلب على "التخصصات الدقيقة والمهارات المتنوعة بمستوياتها المختلفة؛ لأن التعليم والتدريب الذي يحصل عليه عنصر العمل أصبح أساس الإنتاجية العامة والفردية، وعاملًا في توفير الوقت والجهد والمال، سواءً في نمو الإنتاجية أو ظهور أساليب ومهارات جديدة ترفع كفاءة العمل[18].

كما يعد التعليم الفني والمهني رافدًا مهمًا لتقليص دائرة الفقر والعوز المجتمعي، من خلال تأهيل الشباب، وإكسابهم المهارات والقدرات لخوض غمار العمل بكفاءة واقتدار، وتلبية احتياجات مجتمعاتهم المحلية، في مختلف المهن، كالسباكة والنجارة والكهرباء وورش الحدادة وغيرها.

تجارب بعض الدول في مجال التعليم الفني والتدريب المهني

- التجربة الألمانية

في نهاية مرحلة التعليم الأساسي في جمهورية ألمانيا الاتحادية يحدد مستوى أداء التلميذ في امتحان نصف العام من السنة الرابعة الابتدائية الاتجاه الذي سوف يسلكه بعد ذلك في حياته؛ إذ إنَّ هناك ما يسمى التوصية بالصلاحية للدراسة الثانوية، وهي ما يحصل عليها التلاميذ الأكثر تفوقًا، ثم هناك التوصية بدخول المدارس الفنية، والتوصية الثالثة بدخول المدارس التي تخرج قوى الأيدي العاملة من الفنيين في مجالات مختلفة، والتدريب المهني بالنسبة للنوعين الآخرين يمثل جزءًا أساسيًا من المنهج التعليمي. وذلك بحكم القانون، وفي جميع الأحوال لا يقل عدد أعوام الدراسة عن عشر أعوام، ويضمن هذا النظام وجود حد أدنى من التعليم والمعرفة لجميع أفراد المجتمع بغض النظر عن موقعهم في العمل ودرجة المسؤولية التي يتحملونها، ويقع الفارق بين الدراستين في العمل الذي يقوم به الخريج فيما بعد في الحياة العملية[19]؛ إذ حينما يكون خريجو المدارس الفنية هم عماد الإدارة المتوسطة والتشغيل اليومي يمثل خريجو مدارس تخريج الأيدي العاملة الكتلة الكبرى من العمال والمهنيين، ويحصل الدارسون للحرف الفنية جميعها على شهادة في نهاية الدراسة، ويحصل منهم من يريد مزيدًا من المعرفة على شهادة، وذلك عقب اجتياز اختبار جاد في مستواه، وهي شهادة دراسية وعملية في الوقت نفسه، وهذه الشهادة تؤهل حاملها لأن يفتح نشاطًا خاصًا به ليعمل مستقلًا في هذا المجال بالذات ولا يعمل موظفًا لدى غيره، وغالب المهن في ألمانيا هي من المهن المحمية التي لا يسمح لمن لم يتعلمها بممارستها [20].

إن التعليم المهني والتدريب في ألمانيا يهدف إلى إعداد عمالة ماهرة؛ لتأخذ مكانها في سوق العمل، وبهذا تجد الغالبية العظمى ممَّن تخرجوا في المدرسة في سن 15 أو الـ 16 أنفسهم أمام نوعين من التعليم المهني والتدريب، أولهما التعليم الثنائي المزدوج؛ والذي يوظف من خلاله الشباب في هذه السن، إذ إنهم يلتحقون بوظائف تدريبية في مشروع صناعي أو تجاري، وذلك لبعض الوقت مع التزامهم بالالتحاق بمدارس تعليم مهني حتى سن الـ18، ويطلق عليهم المتمهنون (المتدربون على إتقان مهنة)، والمنهج الذي يدرسونه هو مرحلة تمهيدية، توضح فيها كل الخطوط العريضة وأسس التدريب، وتستمر لمدة عام، ثم تتبع بتدريب متخصص وفقًا للاحتياجات حسبما يناسب مكان العمل[21].

---

18 أحمد علي الحاج محمد، مسيرة التعليم والتدريب المهني والتقني في اليمن، دار المناهج، عمَّان، 2002م، ص39.

19 محمد بن شحات الخطيب، التعليم المهني والتدريب في الدول المتقدمة، الطبعة الاولى، مكتبة العبيكان، الرياض، ص106.

20 التعليم والتوجيه المهني في المانيا، متاح https: //www.slideshare.net، تاريخ الاطلاع (2023/12/1م).

21 التعليم المهني المزدوج ، متاح https://irak.diplo.do/iq-ar/themen/kultur/duales-system-de- ، تاريخ الاطلاع (2023/12/10م) .

وكانت هناك معضلة واجهت الفتيات وهي إيجاد أماكن تدريب كافية ومناسبة للفتيات من خلال النظام الثنائي، لكن الحكومة الألمانية حلت تلك المشكلة وذلك بفتح مجال المهن والوظائف التقنية (الفنية) أمام الفتيات، وقد تمكنت الفتيات من اقتحام أماكن التدريب ومنافسة الرجال في التدريب والتوظيف، واقتنع أصحاب المصانع والشركات بكفاءة الفتيات رغم معارضتهم في بادئ الأمر واعتبار ذلك وظائف رجالية [22].

- تجربة المملكة الأردنية الهاشمية

أما بالنسبة للتجربة الأردنية، فيبدأ التعليم الأردني الإلزامي من التعليم الأساسي ومدته عشرة أعوام، أما التعليم الثانوي فيتكون من مسارين[23]، هما:

1- التعليم الثانوي الشامل

ويضم التعليم الأكاديمي بفروعه الأدبي والعلمي والشرعي، والتعليم المهني بفروعه الصناعي والزراعي والتجاري والاقتصاد المنزلي، وفي كل منها تخصصات عدة، ويختم مسار التعليم الشامل بامتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة الأكاديمية أو المهنية، ويمنح الناجحون شهادة تخوِّلهم الالتحاق بالتعليم العالي المتوسط أو الجامعي أو الانخراط بسوق العمل.

2- التعليم الثانوي التطبيقي

وهو المسؤول عن الإعداد والتدريب المهني، ومُدَّته عامان ولا يختم بامتحان، وأخيرًا يأتي التعليم الفني ويهدف لإعداد الأطر الوسطية ضمن فئة مستوى الفني (التقني)؛ إذ المقبولون هم الحاصلون على شهادة الثانوية العامة من الفرع الأكاديمي أو المهني[24].

وقد أنشئت في المملكة الأردنية الهاشمية عام 1976م بموجب القانون كهيئة وطنية تعنى بالتدريب المهني، وصدر القانون الدائم الخاص بها تحت رقم (11) لعام 1985م، وحددت مهمَّتها بموجب المادة الرابعة من القانون على النحو الآتي:

تقوم المؤسسة بإتاحة فرص التدريب المهني لإعداد القوى العاملة الفنية، ورفع كفاءتها في مختلف تخصصات ومستويات التدريب المهني غير الأكاديمي، والعمل على تنويع التدريب بما في ذلك التلمذة المهنية التي يسمح فيها لصغار السن بممارسة التدريب المنظم طويل الأمد، تدريب عمال المؤسسات لرفع كفاءتهم، التدريب المكثف والسريع لمختلف المهن، إتاحة فرص تحديد المستويات وفحصها للراغبين من المتدربين وسواهم، وإصدار الشهادات التي يستحقونها[25]. وقد اتسعت مسؤولياتها بصدور قانون تنظيم العمل المهني رقم (27) لعام 1999م إذ ستعمل المؤسسة بموجبه على تنظيم العمل المهني من خلال سوق العمل الأردني:

1- تصنيف مواقع العمل والعاملين فيها وفق معايير وفحوص فنية معتمدة.

2- إصدار الشهادات المستحقة. وقد استطاعت أن تتعامل مع عدد كبير من مؤسسات القطاع العام والخاص.

---

22 إنصاف عباد عوض صالح، اهمية مواءمة مخرجات التعليم الفني والتدريب المهني لحاجة سوق العمل دراسة حالة محافظة عدن، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد والتنمية، كلية الاقتصاد، جامعة عدن، 2011م ص46.

23 تعليم ثانوي، متاح https://wikipedia.org تاريخ الزيارة (2024/1/5م).

24 إنصاف عباد، مرجع سابق، ص47

25 يمكن الحصول عليه من الموقع الآتي: www.moe.gov.jo.

بعد استعراض تجارب تلك الدول لا بد من الاستفادة العملية من تلك التجارب الناجحة في مجال التدريب والتعليم الفني والمهني؛ إذ الملاحظ أنها وفَّرت للخريجين في مؤسساتها فرص عمل، بل وربطتهم في أثناء الدراسة بالتطبيق العملي في الكثير من مؤسسات العمل، فيتيح ذلك مستقبلًا لهم فرص عمل في مؤسسات العمل سواء الخاصة أو العامة، واهتمت تلك الدول بهذا النوع من التدريب والتعليم منذ التعليم الابتدائي في المدارس، وطوَّرت المهارات الفنية والمهنية لطلابها، وربطتهم باحتياجات سوق العمل من التخصصات والبرامج التدريبية في تلك الدول، ووفرت المناخات المناسبة لتأهيلهم.

- تجربة الجمهورية اليمنية في التعليم الفني والمهني

كانت الجمهورية اليمنية لها تجربة رائدة، في مجال التعليم الفني والتدريب المهني، فقد عرفت هذا النوع من التعليم في وقت مبكر [26] الدليل على ذلك هو أن غالب الأيدي الماهرة التي تعمل في دول الجوار هي عمالة مهنية يمنية. على سبيل المثال، تشير الإحصاءات إلى أن عددًا كبيرًا من المهنيين اليمنيين يعملون في قطاعات مختلفة في دول مثل السعودية والإمارات، ما يعكس مدى كفاءتهم وجودة التدريب الذي تلقوه.

مسارات التعليم الفني والتدريب المهني في الجمهورية اليمنية

1- التعليم الفني والمهني النظامي

يضم هذا النوع خمسة مستويات، هي:

أ- دبلوم التدريب المهني (مستوى عامين)

وهو تعليم متخصص نظامي يهدف إلى إعداد العاملين لفئة مستوى الماهر (شهادة دبلوم مهني) ويكتسب الخريجين من الجنسين مجموعة من المهارات تتعلق بالمهنة الملتحقين بها من الناحيتين النظرية والعملية، ويمكن للخريجين من الجنسين مواصلة الدراسة في المعاهد الصناعية المهنية لنيل شهادة الثانوية المهنية[27] لمن تنطبق عليه المعايير المطلوبة، ويتوافق هذا المستوى مع المستوى 3ج[28] من التصنيف الدولي.

ب-دبلوم الثانوية المهنية (ثلاثة أعوام)

وهو تعليم متخصص نظامي، يهدف إلى إعداد العاملين لفئة المستوى المهني (شهادة الثانوية المهنية)، ويكتسب الخريجون من الجنسين مهارات متكاملة عن المهنة الملتحقين بها[29]، ويتوافق هذا المستوى مع المستوى ب3 من التصنيف الدولي.

ت- دبلوم تقني (مستوى عامين)

وهو تعليم متخصص نظامي، يهدف إلى إعداد العاملين لفئة المستوى التقني (شهادة دبلوم تقني)، ويكتسب الخريجون من الجنسين مهارات علمية وإشرافيه وقدرة على نقل أفكار الاختصاصين إلى العاملين في فئات المستويات المهنية الأدنى، ويمنح الخريجون من الجنسين شهادة الدبلوم التقني بمستوى فني[30].

---

26 وزارة التعليم الفني والتدريب المهني – المركز الوطني للمعلومات، متاح https://www.yemen-nic.info ، تاريخ الزيارة (2023/12/5م) .

27 أحمد علي الحاج، مرجع سابق، ص23.

28 لمزيد من المعلومات انظر: الهيئة العامة للتدريب المهني والتقني، التصنيف المهني في الجمهورية اليمنية، صنعاء، 1995م، ص18-19.

29 احمد علي الحاج، مرجع سابق، ص23.

30 علي عبدالله قائد، مرجع سابق، ص112.

ث- دبلوم ث- تقني (ثلاثة أعوام)

وهو تعليم متخصص نظامي، يهدف إلى إعداد العاملين لفئة المستوى التقني (شهادة الدبلوم التقني)، ويكتسب الخريجون من الجنسين مهارات علمية وإشرافية، وقدرة على نقل أفكار الاختصاصين إلى العاملين في فئات المستويات المهنية الأدنى، ويمنح خريجو هذه المعاهد من الجنسين (كليات المجتمع) شهادة الدبلوم التقني بمستوى فني[31]، ويتوافق هذا المستوى مع المستوى ب5 من التصنيف الدولي.

ج- مستوى تخصصي (أربعة أعوام)

وهو تعليم نظامي متخصص، يهدف إلى إعداد العاملين لفئة المستوى الاختصاصي (شهادة بكالوريوس تطبيقي).

2- <u>التعليم الفني والمهني المستمر (غير النظامي)</u> [32]

هذا التعليم والتدريب تقدمه المؤسسات التعليمية والتدريبية في الفترة المسائية للراغبين في التدريب، ولمن لم تُتَحْ لهم فرصة الالتحاق بالبرامج النظامية في أيٍ من المؤسسات التابعة للوزارة، وذلك من خلال تجزئة البرامج النظامية على دورات تأسيسية ومتقدمة، تختلف مدتها بحسب متطلبات سوق العمل، وهي على النحو الآتي:

أ- المستوى التأسيسي (محدود المهارة):

هي أولى الدورات التي يلتحق بها طالب التعليم المستمر.

ب- مستوى ماهر:

وهي دورات يحصل من خلالها الطالب على مستوى (شهادة ماهر)، وتمكنه هذه الشهادة من مواصلة تحصيله العلمي ضمن برامج التعليم المستمر إلى مستوى مهني (شهادة دبلوم مهني).

ت- مستوى مهني

وهي دورات يحصل من خلالها الطالب على مستوى مهني (شهادة ثانوية مهنية).

ث- برامج الدورات القصيرة

وهي برامج تنشيطية لرفع كفاءة ممارسي المهنة، وتلبية احتياجاتهم النوعية؛ إذ تستهدف هذه الدورات العاملين أو العاطلين في سوق العمل، وكذا الراغبين في رفع مستوياتهم المهنية؛ لمواكبة التطور التكنولوجي في المهن المستهدفة.

<u>مكتب التعليم الفني والتدريب المهني في محافظة عدن</u>

يعد هذا المكتب أحد فروع وزارة التعليم الفني والتدريب المهني، التي تأسست في عام 2002م، ويضم المكتب في عدن عددًا من الإدارات وفقًا للائحة التنظيمية رقم (30) لعام 2003م الخاصة بمكاتب الوزارة في أمانة العاصمة والمحافظات، وخاصة مادة (3) منها، ويتبع المكتب معاهد مهنية وتقنية، هي:

<u>1-المعهد التقني الصناعي المعلا</u>

تأسس المعهد التقني[33] في عام 1951م، وعمل تحت اسم الكلية الفنية حتى عام 1956م، ثمَّ تغيَّر اسمُه إلى المعهد الفني، كانت تقام فيه دورات نظامية للطلاب الملتحقين من المرحلة المتوسطة، وغير النظامية للعمال المنتسبين، ومنذ بداية تأسيسه اعتمد نظام السيتي أند جلدز البريطاني City and Guilds في التخصصات

31 التقرير السنوي لوزارة التعليم الفني والتدريب المهني، لعام 2005، مرجع سابق، ص24.

32 قانون رقم (23) لسنة 2006م بشأن التعليم الفني والتدريب المهني، متاح https://www.coca.gov ، تاريخ الزيارة (2023/12/6م).

33 المعهد التقني الصناعي، متاح https://m.tedu-aden.com، تاريخ الزيارة (2023/11/11م) .

التالية : بناء – كهرباء – ميكانيكا، وبعدها اعتمد نظام (O.N.D) Ordinary National Diplomal البريطاني الذي يعد دبلومًا بعد الثانوية، وبعد إكمال مستوى (O.N.D) يرسل الطلبة المتفوقون إلى الخارج للحصول على شهادة (H.N.D) High National Diplomal.

وفي عام 1961م أُدخل نظام الثقافة العامة (G.C.E) General Certificate Education. كانت فترة الدراسة لهذا النظام ثلاث سنوات مع استمرار الدورات السابقة للعمال، وفي الوقت نفسه تم استحداث نظام الدبلوم الفني Diploma Technical بالتخصصات الهندسية: الهندسة الميكانيكية – الكهربائية – والبنائية، وفي العام نفسه افتتح التعليم التجاري كقسم خاص في المعهد الفني، وينظم دورات نظرية مدَّتها عامان في العلوم التجارية[34]. وكان ينظم دورات لمدة عام واحد للعاملين في المرافق العامة ثم نقل المعهد الفني من المعلا إلى كريتر.

وفي عام 1973م استحدث نظام الثانوية الفنية المحلية، وفي عام 1975م استحدث في المعهد الفني نظام الدبلوم الفني العالي، ومدَّته ثلاثة أعوام بعد مرحلة الثانوية العامة، مع وجود نظام الثانوية الفنية المحلية ثلاثة أعوام بعد الإعدادية حتى عام 1980م، وفي عام 1978م استحدث كلية التكنولوجيا (المعهد التقني الصناعي المعلا حاليًا) وفي ضوئه ألغي الدبلوم الفني العالي. وبتخرج آخر دفعة في عام 1980م تحول هذا المعهد إلى معهد تقني صناعي نظام خمس سنوات بعد مرحلة التعليم الموحد ذات الصفوف الثمانية.

واستمر هذا النظام حتى عام 1994م، وفي العام نفسه أعيد نظام الدبلوم العالي لمدة عامين بعد الثانوية العامة أو الثانوية الفنية، ثم عدلت لثلاثة أعوام، وتم استيعاب سنة رابعة تقني قديم في السنة الثانية من الدبلوم العالي بعد اجتيازهم امتحانًا خاصًا بمرحلة الثانوية الفنية، ولغة الدراسة في المعهد إلى الآن هي الإنجليزية.

وفي عام 2005م تم افتتح قسمين خاصين بالفتاة، هما التصوير الفوتوغرافي، والنشر المكتبي، وفي عام 2007م تم افتتاح نظام البكالوريوس أربع سنوات بعد الثانوية العامة في الأقسام الآتية: هندسة اتصالات – هندسة كهروميكانيك. وهذه التخصصات للجنسين، ونوع الشهادة الممنوحة هي بكالوريوس هندسة تطبيقية، والجدير بالذكر أن هذا المعهد يعد من أقدم المعاهد على مستوى الجزيرة العربية والخليج، وأهم التخصصات الدراسية في المعهد، هي:

*المساق التقني عامين بعد الثانوية العامة: اتصالات وإلكترونيات– تبريد وتكييف – أبنية – كهرباء عام – ميكانيك إنتاج – نشر مكتبي – تصوير فوتوغرافي.

*مساق البكالوريوس التطبيقي ومدته أربعة أعوام بعد الثانوية العامة: هندسة اتصالات– هندسة كهروميكانيك.

2-المعهد الفني التجاري خورمكسر

تأسس المعهد الفني[35] في عام 1982م، وكان تابعًا لوزارة التربية والتعليم قبل الوحدة اليمنية، وعمل بنظام خمس أعوام، مستوى تقني في تخصصي المحاسبة والسكرتارية بعد مرحلة التعليم الموحدة ذات السنوات الثمان، والآن يتبع مكتب وزارة التعليم الفني والتدريب المهني عدن، ويعمل بمساقين مهنيين بعد إكمال مرحلة التعليم الأساسي (تاسع) في التخصصات: محاسبة، إدارة مكاتب. يحصل الخريجون فيهما من الجنسين بعد ثلاثة أعوام على ثانوية تجارية، كما يوجد مساق تقني بعد الثانوية العامة لمدة عامين يحصل بعدها الخريجون من الجنسين على دبلوم تقني في

34 واقع التعليم الفني والمهني في الجمهورية اليمنية، متاح https://jilrc.com، تاريخ الزيارة (2023/11/11م)

35 المعهد الفني التجاري خورمكسر، متاح https://wikimapia.org ، تاريخ الزيارة (2023/12/3م).

التخصصات التالية: محاسبة – تسويق – إدارة مكاتب – برمجة حاسوب، كما أنَّ هناك قسمًا خاصًا بالفتيات، هو سكرتارية تنفيذية افتتح في عام 2005م، ورغم حاجة سوق العمل لمثل هذا التخصص، لكن هذا التخصص أُلغي لظروف معينة.

3-المعهد التقني البحري خورمكسر

تأسس هذا المعهد عام 1970م لسد احتياجات الدولة ومتطلباتها من الكوادر المتخصصة في القطاع السمكي، وكان يسمى المعهد السمكي، وكان تابعًا لوزارة الثروة السمكية قبل الوحدة اليمنية، واستطاع هذا المعهد منذ تأسيسه أن يزود قطاعات الثروة السمكية بكوادر تقنية متخصصة ومهنية في مختلف التخصصات السمكية والبحرية، وكانت فترة الدراسة خمس سنوات بعد مرحلة التعليم الموحدة ذات السنوات الثمان، يحصل بعدها المتخرج على شهادة دبلوم في أحد التخصصات التالية: ملاحة واصطياد – ميكانيكا بحرية – هندسة وحدات تثليج – تحضير أسماك وتوزيعه، وفي عام 1990م أصبح مقر المعهد في جزيرة العمال بخور مكسر، أُعِدَّ خصيصًا لذلك حيث بُنيء وجُهّز في عام 1989م ضمن مشروع الأسماك، الذي يموّله البنك الدولي والصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والسوق الأوربية المشتركة تحت إشراف منظمة الزراعة والأغذية التابع للأمم المتحدة[36].

والجدير بالذكر أن هذا المعهد يعد معهدًا إقليميًا؛ إذ هو الوحيد على مستوى الجمهورية اليمنية، ذو الخصوصية المميزة في إعداد المتدربين وتأهيلهم في القطاع السمكي؛ لرفد القطاع العام والخاص والمختلط بالكفاءات لتلبية حاجات التنمية من المتدربين[37].

والمساق الدراسي في المعهد هو المساق التقني لمدة عامين بعد الثانوية العامة، يحصل بعدها المتخرج على دبلوم تقني في أحد التخصصات التالية: الملاحة والاصطياد- الصناعات الغذائية – هندسة التبريد والتكييف – هندسة كهرباء بحرية – هندسة ميكانيكا بحرية.

4- المعهد الوطني للتقنيين والمتدربين دار سعد

تأسس هذا المعهد في عام 1986م تحت مسمى المعهد الوطني لتدريب المدربين وطُوِّر وأعيد افتتاحه من طرف الألمان في 26/ 11/ 1995م، حيث جُهز بأحدث الأجهزة المتطورة لتأدية المهام المناطة به بكوادر فنية مدربة في جميع التخصصات بمفاهيم علمية حديثة في مجال التدريب حيث تم تأهيلهم في المانيا[38]، ونظام الدراسة بالمعهد عامان بعد الثانوية العامة، يحصل بعدها المتخرج على دبلوم تقني في أحد التخصصات التالية: الأبنية – لحام وتشكيل معادن – تبريد وتكييف – كهرباء تمديدات منزلية – ميكانيكا إنتاج – صيانة أجهزة إلكترونية – ميكانيكا سيارات – مساحة وطرقات، كما وجد أيضًا تخصص جديد هو الطاقة الشمسية، ولكنه للدورات القصيرة فقط، بالإضافة إلى وجود مركز نسوي خاص بالفتيات.

5- المعهد المهني الصناعي خور مكسر

تأسس المعهد في نوفمبر 1977م[39] بهدف إعداد العمال المهنيين للقطاع العام سابقًا وحاليًا المهن الصناعية،

36 بدر سعيد علي غالب الأغبري، التعليم التقني والتدريب المهني، دار الفكر المعاصر، صنعاء، 2000-2001، ص145-146.

37 مادة معلوماتية عن قطاع التعليم الفني والتدريب المهني، متاح https://yemen-nic.info، تاريخ الزيارة (2023/11/4م).

38 وزارة التعليم الفني والتدريب المهني، الدليل الإنتاجي للمعاهد التقنية والمهنية في محافظة عدن، 2006م، ص 8

39 المعهد التقني الصناعي خورمكسر، متاح https://wikimapia.org، تاريخ الزيارة (2023/12/3م).

وتطوير المهارات حسب متطلبات سوق العمل، وهذا المعهد كان تابعًا لوزارة الإنشاءات، ونظام الدارسة فيه عامان، مساق مهني بعد إكمال مرحلة التعليم الاساسي (تاسع)، يحصل فيها المتخرج على دبلوم مهني، أو ثلاثة أعوام ثانوية فنية في أحد التخصصات التالية: كهرباء تمديدات منزلية– كهرباء أجهزة منزلية– ميكانيكا سيارات– كهرباء سيارات – لحام– نجارة– تمديدات صحية– بناء، وهناك قسم خاص بالفتيات قيد التأسيس هو زخرفة وديكور وهو تخصص نوعي، كما يوجد أيضًا مركز نسوي قيد التأسيس.

6- المعهد المهني الصناعي المنصورة

تأسس المعهد في 1971م[40] ونظام الدراسة فيه عامان مساق مهني بعد إكمال مرحلة التعليم الأساسي (تاسع)، يحصل فيها المتخرج على دبلوم مهني أو ثلاثة أعوام ثانوية فنية في أحد التخصصات التالية: تمديدات كهربائية– راديو وتلفزيون– خراطة معادن– تبريد وتكييف– ميكانيكا سيارات– نجارة– لحام– كهرباء سيارات.

الدراسة الميدانية

آراء عينة الدراسة عن أهمية التعليم الفني والتدريب المهني

الإجراءات الميدانية

أولًا: منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي.

ثانيًا: حدود الدراسة:

- الحدود المكاني:

تم تطبيق هذه الدراسة على بعض معاهد التعليم الفني والتدريب المهني في محافظة عدن، وهي: المعهد التقني الصناعي المعلا، المعهد التقني البحري بخور مكسر، المعهد المهني الصناعي بخور مكسر، المعهد المهني الصناعي بالمنصورة، المعهد الفني التجاري بخور مكسر، المعهد الوطني للمدربين والتقنيين بدار سعد.

- الحدود البشرية:

اقتصرت الدراسة على عينة من (الإداريين والمدرسين والمدربين) في معاهد التعليم الفني والتدريب المهني.

- الحدود الزمانية:

تم تنفيذ الدراسة النزول الميداني من بداية **(شهر سبتمبر 2023م – يناير 2024م)**

ثالثًا: عينة الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من (544)[41] من الإداريين والمعلمين والمدربين في معاهد التعليم الفني والمهني في محافظة عدن البالغ عددها (6) ومن مجتمع الدراسة تم اختيار (100) مبحوث، بطريقة عشوائية من مجموعة من الإداريين والمعلمين والمدربين في بعض معاهد التعليم الفني والتدريب المهني، وهي ستة معاهد: المعهد التقني الصناعي (المعلا)، المعهد التقني البحري (خورمكسر)، المعهد المهني الصناعي (خورمكسر)، المعهد المهني الصناعي (المنصورة)، المعهد الفني التجاري (خورمكسر)، المعهد الوطني للمدربين والتقنيين (دار سعد).

رابعًا: أداة الدراسة:

40 وزارة التعليم الفني والتدريب المهني، التقرير السنوي، صنعاء، 2006.

41 معلومة إحصائية تم أخذها من الشؤون الإدارية في مكتب التعليم الفني والمهني، محافظة عدن.

تم إعداد أداة الدراسة، وهي عبارة عن أداة الاستبيان؛ وذلك لمعرفة آراء المبحوثين عن أهمية التعليم الفني والتدريب المهني؛ إذ تم إعداد محاورها والعبارات التي تتضمنها، ومن ثم تم عرضها على مجموعة من أساتذة قسم علم الاجتماع والتربية بلغ عددهم (8) محكمين، فأورد الأساتذة مجموعة من الملاحظات والتصويبات التي تصب في موضوع الدراسة، واحتوت الاستمارة على 5 محاور، كل محور على 7 فقرات، أي إن إجمالي عدد الفقرات (35) فقرة، بعد تم حذف محورين مع حذف بعض الفقرات ودمج بعضها في المحاور الأخرى للاستبيان، حيث تكونت أداة الدراسة بصورتها النهائية من الآتي:

1- **البيانات الأولية:** حيث احتوت الاستبانة على مجموعة من الأسئلة الخاصة بمعرفة الخصائص الاجتماعية للعينة: مكان العمل، المستوى التعليمي، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة.

2- البيانات الخاصة بالمحاور المتعلقة بأهمية التعليم الفني والتدريب المهني، حيث تضمنت الاستبانة ثلاثة محاور وهي:

أ- المحور الأول: أهمية التعليم الفني والتدريب المهني، واحتوى على (7) فقرات.

ب- المحور الثاني: المشكلات والصعوبات التي يواجهها التعليم الفني والتدريب المهني، واحتوى على (12) فقرة.

ج- المحور الثالث: التوصيات والمعالجة لمشكلات التعليم الفني والتدريب المهني، واحتوى على (9) فقرات.

خامسًا: صدق أداة الدراسة:

لتحديد صدق الأداة تم احتساب معامل الثبات **Cronbach's Alpha** لكل محور مع الأداة ككل.

جدول (1) يوضح احتساب معامل الثبات Cronbach's Alpha لكل محور مع الأداة ككل

م	المحور	عدد الفقرات	Cronbach's Alpha
1-	محور أهمية التعليم الفني والتدريب المهني	7	0.597
2-	محور المشكلات والصعوبات التي يواجها التعليم الفني والتدريب المهني	12	0.601
3-	محور التوصيات والمعالجة لمشكلات التعليم الفني والتدريب المهني	9	0.554
	مجموع الأداة ككل	28	0.624

يتضح من النتائج الموضحة في الجدول رقم (1) أن جميع معاملات الثبات لجميع المحاور جاءت على التوالي (0.597، 0.601،0.554)، وكلها قيم تتمتع بثبات جيد للمحورين الأول والثالث، وبثبات جيد جدًا للمحور الثاني، كما بلغ معامل الثبات (ألفا كرونباخ) للأداة ككل (0.624) وهو معامل جيد جدًا إحصائيًا، وهو يجعل الأداة مناسبة لجمع البيانات المتعلقة بالدراسة.

محاور الاستبيان الخاصة بالأسئلة المرتبطة بالتعليم الفني والتدريب المهني

أولًا: الخصائص الاجتماعية للعينة

جدول (2) يوضح الخصائص الاجتماعية لعينة الدراسة

المتغيرات		عدد المبحوثين	%
	المعهد التقني الصناعي (المعلا)	30	30.0
	المعهد التقني البحري (خورمكسر)	10	10.0
	المعهد المهني الصناعي (خورمكسر)	10	10.0

مكان العمل	المعهد المهني الصناعي (المنصورة)	22	22.0
	المعهد الفني التجاري (خورمكسر)	18	18.0
	المعهد الوطني للمدربين والتقنيين (دارسعد)	10	10.0
	الإجمالي	100	100
المستوى التعليمي	ثانوية عامة	9	9.0
	معهد	51	51.0
	بكالاريوس	38	38.0
	دراسات عليا	2	2.0
	الإجمالي	100	100
المسمى الوظيفي	إداري	53	53.0
	مدرس	36	36.0
	مدرب	11	11.0
	الإجمالي	100	100
سنوات الخبرة العملية	أقل من عشر سنوات	35	35.0
	أكثر من عشر سنوات	65	65.0
	الإجمالي	100	100

يتضح من بيانات الجدول الخاص بخصائص العينة أن إجمالي عدد المبحوثين الذين شملتهم العينة بلغوا (100) مبحوث، موزعين على ستة معاهد تقنية ومهنية، هي: المعهد التقني الصناعي (المعلا) بنسبة (30.0%)، المعهد المهني الصناعي (المنصورة) بنسبة (22.0%)، المعهد الفني التجاري (خورمكسر) بنسبة (18.0%)، المعهد التقني البحري (خورمكسر) بنسبة (10.0%)، المعهد المهني الصناعي (خورمكسر) بنسبة (10.0%)، المعهد الوطني للمدربين والتقنيين (دار سعد) بنسبة (10.0%).

كما يتبين من الجدول أن أعلى تكرار بالنسبة لخصائص العينة بحسب المستوى التعليمي كان لاختيار المستوى التعليمي (معهد) إذ بلغ (51.0%)، مما يدل على أن غالب مَنْ يعمل في مكتب التعليم الفني والتدريب المهني وفي المعاهد التابعة لها في (محافظة عدن) هم من خريجي هذه المعاهد، كما أن أعلى تكرار بحسب نوع الوظيفة كان لمن يعملون في المجال الإداري بنسبة (53.0%)، ثم يليه تكرار (مدرس) بنسبة (36.0%)، أما بالنسبة لمعرفة خصائص العينة بحسب سنوات الخبرة، كان اختيار سنوات الخبرة الممتدة لأكثر من عشر سنوات هو أعلى تكرار إذ بلغ بنسبة (65.0%)، مما يدل على أن أفراد العينة لديهم خبرة ومعرفة بتطور التعليم الفني والمهني وبأهميته لعملية التنمية والاقتصاد الوطني، ومعرفتهم بالصعوبات التي يواجهها هذا النوع من التعليم، وسبل المعالجات التي ستساعد في تطوير التعليم الفني والتدريب المهني.

ثانيًا: المحور الأول: آراء المبحوثين عن الأهمية التي يكتسبها التعليم الفني والتدريب المهني

جدول (3) يوضح توزيع افراد العينة بحسب آرائهم حول أهمية التعليم الفني والتدريب المهني

م	الفقرات	الاختيارات			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
		موافق	محايد	غير موافق			

2	.659	2.64	%10.0	%16.0	%74.0	التعليم الفني والمهني يوفر فرص العمل المدربة.	-1
1	.563	2.69	%5.0	%21.0	%74.0	يدفع التعليم الفني عجلة التنمية والاقتصاد الوطني.	-2
4	.756	2.56	%16.0	%12.0	%72.0	يحد من بطالة الخريجين	-3
3	.588	2.59	%5.0	%31.0	%64.0	يوفر ما يحتاجه سوق العمل	-4
5	.772	2.36	%18.0	%28.0	%54.0	تلبي مخرجات التعليم الفني والتدريب المهني احتياجات سوق العمل والقطاع الخاص	-5
7	.887	1.98	%40.0	%22.0	%38.0	ضعف دور التعليم الفني في عملية التنمية	-6
6	.845	2.15	%29.0	%27.0	%44.0	لم يواكب التعليم الفني والتدريب المهني متطلبات السوق اليمنية	-7
2.3950						المتوسط العام للمحور	

يتبين من بيانات الجدول أن اختيارات المبحوثين تتجه إلى تحديد أهمية التعليم الفني والتدريب المهني من كونه سيدفع عجلة التنمية والاقتصاد الوطني، حيث بلغت أعلى رتبة من بين الاختيارات الأخرى بمتوسط حسابي (2.69) وبانحراف معياري (.563)، كما تظهر أهمية التعليم الفني والتدريب المهني من خلال توفير فرص العمل المدربة والتي ستساعد في رفد الاقتصاد الوطني، وسيحد من بطالة الخريجين، ويوفر ما يحتاجه سوق العمل والقطاع الخاص من القوى المؤهلة والمدربة إذا وجهت له العناية المناسبة من قبل وزارة التعليم الفني ومن قبل الحكومة.

كما أشار المبحوثون إلى أن التعليم الفني والتدريب المهني يعاني من ضعف دوره في التنمية وعدم مواكبته لمتطلبات السوق اليمنية بنسبة ضعيفة بلغت (38.0%)، وهذا في نظرهم لجمله من التداعيات والأسباب سنذكرها في الجدول الآتي.

ثالثًا: المحور الثاني: المشكلات والصعوبات التي يواجهها التعليم الفني والتدريب المهني

جدول (4) يوضح توزيع أفراد العينة بحسب آرائهم عن المشكلات والصعوبات التي يواجها التعليم الفني والتدريب المهني

م	الفقرات	الاختيارات			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
		موافق	محايد	غير موافق			
-1	ضعف الموازنة التشغيلية الممنوحة من الدولة لهذا التعليم.	%96.0	%4.0	-	2.96	.197	1
-2	المشكلات السياسية والأمنية التي تحد من قدرة التعليم الفني والمهني في أداء دوره في التنمية المستدامة.	%75.0	%23.0	%2.0	2.73	.489	4
-3	ضعف المناهج التعليمية التي تدرس في المعاهد الفنية والمهنية وعدم مواكبتها للتطورات الحديثة.	%79.0	%13.0	%8.0	2.71	.608	5
-4	الحشو في المناهج النظرية وعدم التركيز على أولويَّة التطبيق العملي للمناهج.	%75.0	%21.0	%4.0	2.71	.537	5

10	.718	2.49	%13.0	%25.0	%62.0	تتصف الهيئة التعليمية في المعاهد بالنمطية وعدم التنوع في طرق تدريسها.	-5
9	.689	2.50	%11.0	%28.0	%61.0	يواجه التعليم الفني عقبة في تقبل الخريجين منه في القطاع الخاص وسوق العمل.	-6
8	.756	2.56	%16.0	%12.0	%72.0	لا يستفيد التعليم الفني من التقنيات الحديثة وتجارب الدول الأخرى في تعزيز قدراته.	-7
6	.551	2.67	%4.0	%25.0	%71.0	ضعف الاستثمار في هذا النوع من التعليم والبيئة الإنتاجية في السوق اليمنية.	-8
2	.393	2.87	%2.0	%9.0	%89.0	عدم توافر المعدات والآلات والوسائل التطبيقية الحديثة والمتطورة في الورش والمعامل الخاصة بالمعاهد الفنية والمهنية	-9
5	.537	2.71	%4.0	%21.0	%75.0	عدم معادلة شهادات الخريجين من المعاهد الفنية والمهنية بالشهادات الجامعية حتى يتسنى لهم مواصلة التعليم الأكاديمي في الجامعة.	-10
3	.403	2.86	%2.0	%10.0	%88.0	عدم اعتماد هيكل للأجور والتسويات ليكون وسطًا بين التربية والتعليم والتعليم العالي	-11
7	.623	2.66	%8.0	%18.0	%74.0	قلة وعي أفراد المجتمع بأهمية التعليم الفني والمهني في التنمية المستدامة.	-12
2.8100					المتوسط العام للمحور		

يواجه التعليم الفني والتدريب المهني جملةً من الصعوبات التي تحد من تحقيق أهدافه على صعيد الواقع العملي. من خلال استقصائنا لآراء المبحوثين عن المشكلات والصعوبات التي يواجهها، كشفت الدراسة عن عدد منها، وقد تضمنها الجدول رقم (3) حيث كانت أبرز المشكلات والصعوبات المرتبة بحسب رتبتها وفق عدد التكرارات كالآتي:

- ضعف الموازنة التشغيلية الممنوحة من الدولة لهذا التعليم.
- عدم توافر المعدات والآلات والوسائل التطبيقية الحديثة والمتطورة في الورش والمعامل الخاصة بالمعاهد الفنية والمهنية.
- عدم اعتماد هيكل للأجور والتسويات ليكون وسطًا بين التربية والتعليم والتعليم العالي.

- كما أكد المبحوثون على جملة من الصعوبات والمشكلات المتمركزة في جانب سير العملية التعليمية وإعداد المناهج في معاهد التعليم الفني والمهني وهي على النحو الآتي:

- ضعف المناهج التعليمية التي تدرس في المعاهد الفنية والمهنية وعدم مواكبتها للتطورات الحديثة.
- عدم استفادة التعليم الفني من التقنيات الحديثة وتجارب الدول الأخرى في تعزيز قدراته.
- الحشو في المناهج النظرية وعدم التركيز على أوليَّة التطبيق العملي للمناهج.
- تتصف الهيئة التعليمية في المعاهد بالنمطية وعدم التنوع في طرق تدريسها.

- أيضًا من ضمن المشكلات التي يواجهها التعليم الفني والتدريب المهني قد يعود منشؤها للبيئة المحيطة، منها:

- قلة وعي أفراد المجتمع بأهمية التعليم الفني والمهني في التنمية المستدامة.

- يواجه التعليم الفني عقبة في تقبل الخريجين منه في القطاع الخاص وسوق العمل.
- كما أشار المبحوثون إلى أن من الصعوبات التي تحد من قدرة التعليم الفني وعدم تطويره في اليمن هي ضعف الاستثمار في هذا النوع من التعليم والبيئة الإنتاجية في السوق اليمنية حيث توجه غالب الاستثمارات لمشاريع ربحية أكثر منها تنموية، وبالتالي لا تحدث قفزة نوعية في تطور السوق وقدرته الإنتاجية.

رابعًا: المحور الثالث: آراء العينة عن المعالجات والحلول لتطوير التعليم الفني والتدريب المهني

جدول (5) يوضح توزيع افراد العينة بحسب آرائهم عن المعالجات والحلول لتطوير التعليم الفني والتدريب المهني

م	الفقرات	الاختيارات			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
		موافق	محايد	غير موافق			
-1	تفعيل الشراكة بين القطاع الخاص والحكومي لتعزيز التعليم الفني والتدريب المهني	%91.0	%5.0	%4.0	2.87	.442	6
-2	توفير فرص عمل لخريجي المعاهد الفنية والمهنية	%87.0	%7.0	%6.0	2.81	.526	8
-3	زيادة الاستثمارات كعامل لتطوير التعليم الفني والتدريب المهني	%90.0	%6.0	%4.0	2.86	.450	7
-4	الاستفادة من التقنيات الحديثة في تطوير التعليم الفني والتدريب المهني	%93.0	%4.0	%3.0	2.90	.389	4
-5	رفع الدعم المادي والمعنوي الموجه للتعليم الفني والتدريب المهني	%93.0	%4.0	%3.0	2.90	.389	4
-6	اعتماد هيكل خاص بالأجور للتعليم الفني والتدريب المهني	%95.0	%5.0	-	2.95	.219	1
-7	تغيير المناهج بما يتلاءم والتطورات الحديثة	%92.0	%5.0	%3.0	2.89	.399	5
-8	تزويد المعاهد الفنية والمهنية بكافة الوسائل والآلات والمعدات الحديثة	%96.0	%2.0	%2.0	2.94	.312	2
-9	زيادة الموازنة التشغيلية الممنوحة من الدولة للتعليم الفني والتدريب المهني	%95.0	%3.0	%2.0	2.93	.326	3
	المتوسط العام للمحور				2.9000		

من ضمن المعالجات والحلول التي وضعتها عينة الدراسة لمعالجة المشكلات التي يعانيها التعليم الفني والتدريب المهني ما يأتي:

- اعتماد هيكل خاص بالأجور للتعليم الفني والتدريب المهني.
- تزويد المعاهد الفنية والمهنية بكافة الوسائل والآلات والمعدات الحديثة.
- زيادة الموازنة التشغيلية الممنوحة من الدولة للتعليم الفني والتدريب المهني.
- الاستفادة من التقنيات الحديثة في تطوير التعليم الفني والتدريب المهني.

- رفع الدعم المادي والمعنوي الموجه للتعليم الفني والتدريب المهني.
- تغيير المناهج بما يتلاءم والتطورات الحديثة.
- تفعيل الشراكة بين القطاع الخاص والحكومي لتعزيز التعليم الفني والتدريب المهني.
- زيادة الاستثمارات كعامل لتطوير التعليم الفني والتدريب المهني.
- توفير فرص عمل لخريجي المعاهد الفنية والمهنية.

يتضح من العرض السابق لمحاور الاستبيان، أن التعليم الفني والتدريب المهني في محافظة عدن، له أهمية كبيرة في دعم الاقتصاد الوطني وتوفير فرص العمل. ومع ذلك فالمقابل يواجه عددًا من الصعوبات التي تم الإشارة إليها في أثناء البحث، هذه النتائج التي توصل إليها البحث تتوافق مع عدد من الدراسات السابقة التي تناولت التعليم الفني والتدريب المهني، منها: دراسات العبيدي (2023)، والشمسي (2017) وزيد (2019) التي أكدت على جملة من الصعوبات التي تواجه التعليم الفني، مثل ضعف البنية التحتية، وتقليدية المناهج التدريسية، وهو ما أشارت إليه هذه الدراسة أيضًا، كما توافقت الدراسة الحالية مع دراسة (shiba:2015) التي ركزت على أهمية التعليم الفني في تعزيز التنمية المستدامة وتطوير التنمية الوطنية، وهو ما أكدته الدراسة الحالية من خلال توضيح أهمية التعليم الفني ودورة في العملية التنموية الشاملة.

- **اختبار فرضيات الدراسة**

وضعت الباحثتان فرضيتين للدراسة، هما:

- **الفرضية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين آراء المبحوثين عن أهمية التعليم الفني والتدريب المهني تعزى لمتغير المستوى التعليمي.**
- **الفرضية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين آراء المبحوثين عن أهمية التعليم الفني والتدريب المهني تعزى لمتغير سنوات الخبرة.**

وللتحقق من فرضيات الدراسة فقد استخدمت الباحثتان اختبار تحليل التباين (ANOVA) واختبار **(T.test)** لتحديد الفروق الإحصائية بين آراء المبحوثين ومتغيرات الدراسة فكانت النتائج كالآتي:

جدول (6) يوضح اختبار ANOVA لإيجاد الفروق الإحصائية في آراء المبحوثين عن أهمية التعليم الفني والتدريب المهني تعزى لمتغير المستوى التعليمي

المتغيرات		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط الفرق	قيمة (ف)	مستوى الدلالة	الدلالة
المستوى التعليمي	بين المجموعات	10.912	20	.546	1.298	.206	غير دالة عند مستوى الدلالة (0.05)
	داخل المجموعات	33.198	79	.420			
	الإجمالي	44.110	99				
	داخل المجموعات	21.900	95	.231			
	الإجمالي	22.750	99				

بالنسبة للفرضية الأولى: بينت نتائج اختبار **(ANOVA)** عدم وجود فروق إحصائية بين آراء المبحوثين عن أهمية التعليم الفني والتدريب المهني تعزى لمتغير المستوى التعليمي عند مستوى الدلالة **(0.05)** إذ بلغت مستوى دلالة قيمة (ف) **(.206)** وهي أكبر من مستوى الدلالة البالغة **(0.05)**.

جدول (7) يوضح اختبار T.test لإيجاد الفروق الإحصائية في آراء المبحوثين عن أهمية التعليم الفني والتدريب المهني تعزى لمتغيري سنوات الخبرة

سنوات الخبرة				قيمة (ت)	مستوى الدلالة	الدلالة
أقل من عشر سنوات		أكثر من عشر سنوات				
المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري			
2.4714	.52780	2.3538	.51329	1.082	.282	غير دالة عند مستوى 0.05

أما ما يتعلق بالفرضية الثانية: بينت نتائج **اختبار (T.test)** عدم وجود فروق إحصائية بين آراء المبحوثين عن أهمية التعليم الفني والتدريب المهني تعزى لمتغير سنوات الخبرة عند مستوى الدلالة **(0.05)** إذ بلغت مستوى دلالة قيمة (ت)**(.282)** وهي أكبر من مستوى الدلالة البالغة **(0.05)**.

توصيات الدراسة:

- اعتماد هيكل خاص بالأجور للتعليم الفني والتدريب المهني.
- تزويد المعاهد الفنية والمهنية بكافة الوسائل والآلات والمعدات الحديثة.
- زيادة الموازنة التشغيلية الممنوحة من الدولة للتعليم الفني والتدريب المهني.
- الاستفادة من التقنيات الحديثة في تطوير التعليم الفني والتدريب المهني.
- رفع الدعم المادي والمعنوي الموجه للتعليم الفني والتدريب المهني.
- تقييم المناهج الحالية وإعادة تطويرها بما يتلاءم والتطورات الحديثة.
- تفعيل الشراكة بين القطاع الخاص والحكومي لتعزيز التعليم الفني والتدريب المهني.
- زيادة الاستثمارات كعامل لتطوير التعليم الفني والتدريب المهني.
- توفير فرص عمل لخريجي المعاهد الفنية والمهنية.

المـراجع

– أبو زيد، أماني عبد الحميد، رؤى مستقبلية لتطوير التعليم الفني في مصر في ضوء التجارب العالمية، مجلة دراسات في التعليم الجامعي، العدد 43، جامعة عين شمس.

– بدوي، أحمد زكي(1989م) معجم مصطلحات التعليم الفني والتدريب، دار الكتاب المصري واللبناني، القاهرة.

– التقرير السنوي لوزارة التعليم الفني والتدريب المهني، لعام 2005.

– الجوهري، محمد محمود (2010)، علم اجتماع التنمية، دار المسيرة، عمان.

– حسين، محمد عبد الرزاق حسين وعبد الله، منجد (2022م) نحو استشراف مستقبل التعليم والتدريب المهني والتقني في البلدان العربية، دراسات.
– حلبي، شادي (2012م) واقع التعليم المهني والتقني ومشكلاته في الوطن العربي، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد الثامن والعشرون.
– الشرجبي، عبد الرحمن محمد وآخرون (2022) متطلبات تطوير نظام التعليم الفني والتدريب المهني في الجمهورية اليمنية بالاستفادة من تجارب (ألمانيا– النمسا– سويسرا– فنلندا)، مجلة مركز جزيرة العرب للبحوث التربوية والإنسانية، المجلد2، العدد 13.
– الشمسي، سالم محمد سعيد (2017م)، التدريب والتعليم التقني والمهني في اليمن: دراسة سوسيولوجية تحليلية، مجلة الاندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، مج 15، ع13، اليمن.
– صالح، إنصاف عباد عوض (2011م)، أهمية مواءمة مخرجات التعليم الفني وتدريب المهني لحاجة سوق العمل دراسة حالة محافظة عدن، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاقتصاد والتنمية، كلية الاقتصاد، جامعة عدن.
– العبيدي، صفاء ناصر (2023م) خارطة استراتيجية مقترحة لتطوير نظام التعليم الفني والتدريب المهني في الجمهورية اليمنية، مجلة جامعة صنعاء للعلوم الإنسانية، مجلد 1، عدد2.
– الأغبري، بدر سعيد (2000–2001م) التعليم التقني والتدريب المهني، دار الفكر المعاصر، صنعاء.
– قائد، علي عبدالله (2003م)، دور التعليم التقني والتدريب المهني في تنمية الموارد البشرية في قطاع منشآت الأعمال الصغيرة والأصغر، مجلة كلية التجارة، العدد (20).
– محمد بن شحات الخطيب، التعليم المهني والتدريب في الدول المتقدمة، الطبعة الاولى، مكتبة العبيكان، الرياض، ص106.
– محمد، أحمد علي الحاج (2002م)، مسيرة التعليم والتدريب المهني والتقني في اليمن، دار المناهج، عمَّان.
– نوري، سعيد غني (2020)، التنمية بين المفهوم والاصطلاح www.ResearchGate.net
– التعليم والتوجيه المهني في المانيا، متاح https //www.slideshare.net، تاريخ الاطلاع(2023/12/10م) .
– التعليم المهني المزدوج، متاح https://irak.diplo.do/iq-ar/themen/kultur/duales-system-de–، تاريخ الاطلاع (2023/12/10م) .
– تعليم ثانوي، متاح https://wikipedia.org تاريخ الزيارة (2024/1/5م).
– وزارة التعليم الفني والتدريب المهني – المركز الوطني للمعلومات، متاح https://www.yemen-nic.info ، تاريخ الزيارة (2023/12/5م) .
– قانون رقم (23) لسنة 2006م بشأن التعليم الفني والتدريب المهني، متاح https://www.coca.gov ، تاريخ الزيارة (2023/12/6م).
– المعهد التقني الصناعي، متاح https://m.tedu-aden.com، تاريخ الزيارة (2023/11/11م).
– واقع التعليم الفني والمهني في الجمهورية اليمنية، متاح https://jilrc.com، تاريخ الزيارة (2023/11/11م)
– المعهد الفني التجاري خورمكسر، متاح https://wikimapia.org، تاريخ الزيارة (2023/12/3م)
– المعهد التقني الصناعي، متاح https://m.tedu-aden.com، تاريخ الزيارة (2023/11/11م).
– المعهد التقني الصناعي خورمكسر، متاح https://wikimapia.org، تاريخ الزيارة (2023/12/3م).
– مادة معلوماتية عن قطاع التعليم الفني والتدريب المهني، متاح https://yemen-nic.info
– وزارة التعليم الفني والتدريب المهني، الدليل الإنتاجي للمعاهد التقنية والمهنية في محافظة عدن، 2006م.
– وزارة التعليم الفني والتدريب المهني، التقرير السنوي، صنعاء،2006.

– الهيئة العامة للتدريب المهني والتقني، التصنيف المهني في الجمهورية اليمنية، صنعاء، 1995م.

- Janice S Tripney & Jorge G Hombrados(2013) *Empirical Research in Vocational Education and Training* volume 5.
-Shiba Bagale (2015) Journal of Training and Development 1(1), DOI:10.3126/jtd.v1i0.13085.
- Osinachi Okoraforand P. N. Okorafor (2013) ,Technical, Vocational Education and Training (TVET) for Human Resource Development (HRD) in the Emerging Knowledge Economy

©2025 SHABWAH UNIVERSITY JOURNAL

The Effectiveness of Technical Education and Vocational Training on Development in Aden: An Evaluative Study

Dr. Amal Saad Saleh Rajeh
Associate Professor of Social Science
College of Arts, Aden University
amal.ali.arts@aden-univ.net

Afrah Salem Hussien Al-Homiqani
Social Science Researcher
afrahsalem2022@gmail.com

Abstract
The study aimed to clarify the importance of technical education and vocational training in development by: revealing the role of technical education and vocational training in the development of Yemeni society and highlighting the problems facing technical education and vocational training that hinder its role in the development process in Yemeni society. The study relied on the descriptive-analytical method and on a sample consisting of 100 respondents (administrators, teachers, and trainers) in institutes of technical education and vocational training. The study concluded with a set of results summarized as follows:
- The study sample agreed on the importance of technical education and vocational training in driving development and the national economy.
- The importance of technical education and vocational training also emerges through providing trained job opportunities, which will help in supporting the national economy, reduce graduate unemployment, and provide the labor market and the private sector with qualified and trained workforce if given appropriate attention by the Ministry of Technical Education and the government.
- The study sample indicated that technical education and vocational training suffers from weak role in development and not keeping pace with the requirements of the Yemeni market.
The study sample pointed out a number of difficulties that limit the achievement of the goals of technical education and vocational training, including:
- Weak operating budget granted by the state for this education.
- Lack of modern and advanced equipment, tools, and applied means in the workshops and laboratories of technical and vocational institutes.

Paper Information
Date received: 21/10/2024
Date accepted: 31/10/2025
Date issues: 08/07/2025

Keywords
Technical and vocational education, development